التشريع وحماية الطفولة

خطبة حضرة صاحب السعادة محمد على علوبة باشا

سيداتى ، سادتى :

يبدأ الانسان طفلا ثم يتوصبيا فرجلا الى أن يصل الى آخر سلم حياته . ونظرة الى هذا التدرج فى ميدان الحياة تقنعنا بأن الطفولة أساس الشعوب وعمادها . فطفولة هزيلة مريضة لا تنتج إلا شعبا هزيلا مريضا ، وأقصد بمرض الطفولة أمراضها الجسمانية والعقلية والخلقية . فمن تركها تحت الأوباء القاسية وأسباب الاعتلال المتنوعة فقد قتل أمته ، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا .

لهذا عنيت الأمم الرشيدة ، وقد عرفت أن الطفل أساس الإنسان وأصله ، عنيت بهذه المخلوقات الغضة البريئة . وهى فى كنف غيرها عاجزة عن أن تصون نفسها . فوجهت هذه الأمم جهودها وكامل عنايتها للاحتفاظ بسلالة صحيحة الجسم والعقل والخلق حتى يكون منها شعب جدير بأن يحيا حياة الشعوب الكريمة .

وإذا نظرنا إلى بلدنا رأينا عجبا : رأينا أطفالا منتشرين فى الشوارع والأزقة بحالة لم أرها فى أمة محترمة . بدت على أجسامهم آثار الضعف والمسغبة ، وفى كثير منهم نزوع الى اقتراف أنواع جرائم من السرقة والنصب والفجور . والجمع فى حالة توجب الشفقة . هم ضحايا قبل أن يكونوا آثمين . يسدون السبل على الناس بأساليب تضعف فى المحسنين فكرة الإحسان بعد أن أصبحوا لا يدرون موضع الإحسان وضرورته .

حالة تزرى بسمعتنا أمام الأجانب وأمام أنفسنا ، وتفسد علينا ما نرجوه من طفولة فيكون منها للوطن خير كثير لو أحطناها بعناية الأب الرحيم وحدبه .

وإذن فما السبيل لرفع مستوى الطفولة وصونها من التشرد ؟

قام علماء الاجتماع ومن سبقنى من حضرات الخطباء بوصف هذه الحالة الشاذة المحزنة فى بلادنا وأدلوا بعلاجها على خير ما نرجو . وأهابوا بأمتنا حاكمين ومحكومين أن يعنوا بأمر الأطفال فى أجسامهم وعقولهم وخلقهم ، وأن يضعوا النظم الكفيلة باتقاء هذه الأمراض والشفاء منها . ولم يبق لى سوى عرض آراء فى تشريع لحماية الطفولة .

وإنى قبل أن أعرض أمر التشريع أسارع الى الجمهور بتأييد من قالوا : إن أجدى دواء وألزمه نتبع به ما نحن فيه من حالة مرجوة هو كثرة الانتاج القومى فيرتفع مستوى العيش . ولن يكون ذلك إلا بتضافر الجهود على إتقان الزراعة وإيجاد التجارة والصناعات الأهلية المختلفة

بمعونة أولى الأمر وإرشادهم . ومتى كثر الانتاج وازداد الدخل القومى تبعا له أمكن الأمة من غير حاجة إلى تشريعات كثيرة — وقد ظفرت بشىء من العيش الرغيد — أن تسير على هدى النفس الحرة ووحى الضمير الحى . فلا يحتاط أطفالها إلى البطالة فالعوز فالتشرد .

ولطالما دفع الفقر كثيرا من الآباء إلى أن يقذفوا بأبنائهم وأطفال أكبادهم فى غير ما يرضى الكرامة . وأصبحنا لا نفرق الآن بين الأبناء الذين دفع بهم الفقر إلى التشرد والذين دفعت بهم غريزة الآباء الشريرة إلى اقتراف الذنوب والآثام .

فاذا توفرت أسباب العيش قلت بواعث التشرد وأصبح الحاكمون قادرين على إحكام منعه . أما إذا استمرت الحال على ما نرى من عوز شامل فإنى أخشى أن تعجز الموارد العامة وبخاصة الضئيلة وعليها الإنفاق على إصلاحات و إنشاءات جمة فى بلد بكر، أخشى أن تصبح عاجزة عن مداواة علل فى الأمة كثيرة سببها الأكبر فقر واسع النطاق .

لكنا أصبحنا أمام الأمر الواقع . فما الذى يجب علينا الآن عمله فى حالتنا الحاضرة الى أن ينمو الدخل القومى فيرتفع مستوى العيش فيشتد ساعد الأمة فتتضاءل الحاجة الى التشرد ؟

لابد لنا من تشريعات عاجلة إن لم تمنع الداء كله فهى على الأقل تخفف من وطأته ويقينى أن هذه التشريعات عظيمة الفائدة جليلة الأثر فى حالتى الفقر والرخاء .

هنالك تشريعات لمعالجة حالة التشرد ، وأخرى لاتقائها بقدر ما تسمح به الظروف الحاضرة . فمن تشريعات المعالجة : ماجادت به قرائح القائمين بأمر هذه الجمعية وقدموه لأولى الأمر من سنين ، وهو تعديل قانون الأحداث المتشردين ؛ ومشروع قانون سلب الولاية .

فقانون الأحداث المتشردين قديم يرجع عهد إصداره الى شهر مايو سنة ١٩٠٨ وأصبح فى حاجة الى تجديد فى معناه وتعديل فى مبناه ليحقق ما ترجوه منه البلاد .

ويضيق بنا الوقت لو قارنا بين القانون والتعديل المطلوب فاجتزئ بأن أرجو ولاة أمورنا أن يعيروا الأمر كثيرا من عنايتهم فيخرجوا لنا قانونا يسد الفراغ الذى نراه فى قانون سنة ١٩٠٨ ويساير الضرورات الحاضرة .

والتشريع الثانى هو مشروع قانون بسلب الولاية على الطفل بحكم يصدره القضاء متى أصبح الأبوان غير قادرين على رعاية الأحداث أو كانوا أداة لإفسادهم . وهذا تشريع معقول ، فإن الولاية وإن كانت طبيعية كما عرف عن الأب من عطف وحنان إلا أنها تصبح غير مفهومة اذا كان الأب مجرما أو فقد نحو ابنه عطف الأبوة وواجباتها أو زج بابنه أو ابنته فى حمأة الإجرام وارتكاب أنواع الفحش والفجور .

هذان مشروعان تدفع الحاجة إلى تحقيقهما . ولقد سمعت ما ألقاه هنا معالى وزير الشؤون الاجتماعية فأبلج صدورنا . لقد وعدنا خيرا ، وخير البر عاجله . ورجاؤنا أن يلحظ

البرلمان خطورة الموقف فيسارع إلى اخراج هذين القانونين بما يحقق آمالنا فى معالجة الحالة التى نشكو منها .

هذان مشروعان للمعالجة . لكنا مكلفون بالتفكير فى اتقاء المرض قبل وقوعه كما نفكر فى معالجته بعد أن يقع : فما الوسيلة ؟

هناك تشريعات تجول بالخاطر وتقضى الظروف بأن أكتفى منها باثنين :

الأول — تشريع يمنع الزوج بأكثر من واحدة إلا بسبب قهرى كمرض الزوجة وعقمها . ويجب أن يكون التصريح بالتعدد صادرا من القضاء بصدوره قاض مختص فطالما كان تعدد الزوجات سببا فى انهيار الأسر وفى ايجاد العداوة والبغضاء بين الزوجتين ومنهما الى الأبناء الأبرياء . ولطالما رأينا الزوج يحمل أبناءه من زوجته القديمة أو يصبح غير قادر على إيواء أولاده جميعا وتربيتهم وصيانة صحتهم وأخلاقهم . ولا شك عندى فى أن أكثر المتسولين والمتشردين من الأطفال هم ضحايا هذا الزواج المتعدد .

يقولون إن تعدد الزوجات يكثر النسل فتقوى الأمة بكثرة الأيدى العاملة ، وهو وهم باطل فعلى الناس أن يفهموا أن ليس الغرض من كثرة السكان كثرة العدد وإنما كثرة العناصر السليمة التى تفيد البلاد وتستفيد ، وبلاد الأرض فى غير حاجة الى كثرة المتسولين والمرضى والمجرمين ، وكثرة من هذا النوع آفة اجتماعية هى أس البلاء .

انظروا الى بلادنا تجدوا مساحتها أكثر من مليون من الكيلومترات المربعة لا يزرع منها سوى ٣٥ ألفا من الكيلومترات وما بقى جبال ورمال .

فى بلادنا نحو خمسة ملايين ونصف مليون من الأفدنة منزرعة واذا أضفنا اليها الأراضى البور القابلة للزراعة كان المجموع ثمانية ملايين ونصف المليون من الأفدنة ، فاذا افترضنا إمكان اصلاح الأراضى البور بقوة الجبارة ووزعت الأراضى جميعها على المصريين جميعا ، وهم الآن ١٨ مليونا من الأنفس ، لما أصاب الواحد ما نصف فدان والأطلون آخذون فى الازدياد فكيف يكون الحال بعد عشرين سنة أو خمسين ؟

بلادنا فى مقدمة الأمم فى كثرة المواليد وقد اكتظت بنا كنيها حتى أصبحت أكثر بلاد العالم ازدحاما وتكاثفا ، أفلا نرى بعد هذا من واجبنا أن ننظر الى المستقبل القريب وأن نسعى فى زيادة الإنتاج مع الحد من تعدد الزوجات حتى يتمكن الرجل من رفع مستواه المادى والخلقى ، وحتى لا نرى الأطفال يلفظون هكذا فى الطرقات فقراء جهلاء محرومين من عطف الوالدين . مكرهين على اقتراف الآثام . وهذا ديننا السمح يتسع لهذه الضرورات بل يقرر استحالة العدل بين الزوجات .

وهناك تشريع آخر يتمشى مع هذا التشريع جنبا الى جنب هو الحد من حق الطلاق بلا سبب مشروع وبالقدر الذى لا يثير اعتراض المعترضين ، فلا يصح أن نتغاضى عن ظاهرة اجتماعية مخزية هى كثرة الطلاق وما يجره على المطلقة وأبنائها من بؤس وشقاء .

يجب أن نتذكر قول الرسول الكريم " إن أبغض الحلال الى الله الطلاق " ولا نجد مع هذا فى تشريعاتنا شيئا يحد من هذا العسف الذى يسمونه حق الزوج المطلق فى الطلاق كأن الزواج متعة وقتية ، متناسين قوله تعالى " ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة " .

ومتى كان الزواج رابطة روحية مقدسة وكان الطلاق أبغض الحلال الى الله أفلا نرى من الواجب وضع تشريع إن لم يمنع الزوج من الطلاق على غير هدى دينه يعطى الزوجة على الأقل حق مطالبة مطلقها بتعويض رادع متى كان الطلاق بلا سبب معقول . تعويض يصون كرامتها وشرفها . تعويض تفتات به وقد تكون قد أمضت زهرة شبابها وصباها فى سنين عجاف مع أحد أولئك الجاحدين الظالمين الذين لا يرعون الله ولا الشرف والمروءة .

واعتقادى أن تشريعا كهذا يحض عليه العدل وتقضى به الانسانية ولا يتنافى مع الشرع ولا مع القانون فشريعتنا السمحة تقول إن الطلاق حلال بغيض وقوانيننا تقول إن سوء استعمال الحق مجلبة للتعويض . أفلا يمكننا بعد هذا أن نفسر استعمال الحق البغيض بلا سبب معقول أنه سوء استعمال الحق فيكون سببا للتعويض .

هذا التشريع يعد مما يسمونه حق الطلاق المطلق و يضع بالمرصاد لأولئك الذين يعبثون بالفضائل الانسانية و يعتبرون الزوجات سلعا ترمى عند العثور على سلعة أخرى ، فواجبنا أن نضعها فى مستواها الحقيقى فهى نصف الانسانية هى كالرجل قيمة ونفعا فى هذه الحياة ، كل فى ميدانه . هى كالرجل فى حقوقه وواجباته وحاشا أن نرضى بترك نصف الأمة هكذا لا يحس بكامل كرامته وخطره . هى المعلم الأول لأبنائنا و بناتنا وللعلم كرامته واحترامه . و إلا فالعفاء على الطفولة وعلى كيان الأمة .

و إنى أختتم كلمتى باسداء الشكر الى القائمين بأمر هذه الجمعية على ما يبذلون من جهود وفى مقدمتهم رئيسها العظيم صديق الدكتور على ابراهيم باشا ووكيلتها حضرة صاحبة العصمة السيدة الجليلة زعيمة النهضة النسائية هدى هانم شعراوى ، كما أبدى حبى وإعجابى لهذا الشباب المتوثب شباب جامعة فؤاد الأول . فيا أيها الشباب : نحن ملقى على أكتافكم العبء الأكبر فى تنظيم هذه الجمعية ونشاطها بل نشاط الشعب بأسره — حياكم الله و بياكم — وأملى فى الله أن تعملوا جاهدين . اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين . .

وفقنا الله الى خدمة هذه الأمة الكريمة فى ظل راعيها المواطن الأول زعيم النهضة الحديثة وصديق الفقراء والمحرومين ، مولانا المليك المعظم ، أدامه الله وأيده بروح من لدنه .